العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّـة لجرائم القتل المُستحدَثة في المحيط الأسري (تحليل نظرى)

أ/ رحاب حسانين مصطفى(*)

مستخلص

تعد جرائم القتل الأسري من أخطر الجرائم التي يواجهها المجتمع، والتي تزايدت في الآونة الأخيرة، على الصعيد العالمي بشكل عام، وفي المجتمع المصري بصفة خاصة، نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ساهمت في شيوع هذه الظاهرة الكارثية بشكلٍ أو بآخر، وقد أسهمت تلك العوامل في تزايد مستوى العنف والجريمة في المجتمع عمومًا، وفي الأسرة خصوصًا، وتزايد مستوى العنف حتى أضحت جرائم القتل تُرتكب بين الأزواج وزوجاتهم، وبين الأب والأم وأبنائهما، والأبناء ووالديهما، وبين الأقارب وبعضهم.

ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد ارتفعت نسبة جرائم القتل الأسرية من إجمالي جرائم العنف الأسري من ٣٥% في عام ٢٠١٨ إلى ٤٢% في عام ٢٠٢١، كما أظهرت دراسة أجرتها وزارة التضامن الاجتماعي أن ٦٠% من هذه الجرائم كانت بين الأزواج أو الأقارب.

وتشير البيانات الصادرة عن الجهات الأمنية والإحصائية في مصر إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات جرائم القتل الأسري في الآونة الأخيرة، فقد أظهرت الإحصائيات الرسمية زيادة نسبة هذه الجرائم من إجمالي جرائم العنف الأسري من ٣٥% في عام ٢٠١٨ إلى ٤٢% في عام ٢٠٢١، كما كشفت أن ٦٠% منها كانت بين الأزواج أو الأقارب، وأكد تقرير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في ارتكاب هذه الجرائم.

وتختلف العوامل المؤدية إلى ذلك من جريمة لأخرى، حسب طبيعة الجريمة، ونوعها. من هنا جاءت هذه الدراسة لترصد أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب

(*)باحثة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة المنيا.

جرائم القتل الأسري. وتوصّلت إلى عدد من النتائج مفادها أنّ أساليب التنشئة والتربية الاجتماعية الخاطئة، وحالات العنف الأسري، وضعف الوازع الديني، ، وزيادة العنف في وسائل الإعلام، والدفاع عن العرض والشرف، من أكثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب هذه الجرائم، كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة، والصراع على الميراث، من أكثر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل الأسري.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الجريمة، جرائم القتل المستحدثة، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية.

Social and Eeconomic Factors

For New Murder Within the Family

Abstract

Family murders are among the most dangerous social phenomena that society encounters; they have increased in frequency recently both internationally and in Egypt as a result of certain social and economic factors that have all contributed to the disastrous phenomenon's prevalence. Since family is the basis of society, these factors have also contributed to an increase in crime and violence in general as well as domestic abuse in particular. Murders between affiliates, wives and husbands, parents and children, and even siblings have become common due to the rise in violence.

According to data from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, the percentage of domestic homicides out of total domestic violence crimes increased from 35% in 2018 to 42% in 2021, and a study conducted by the Ministry of Social Solidarity showed that 60% of these crimes were between spouses or relatives. .

Data issued by the security and statistical authorities in Egypt indicate a noticeable increase in the rates of domestic homicide crimes recently. Official statistics showed an increase in the proportion of these crimes out of total domestic violence crimes from 35% in 2018 to 42% in 2021. It also revealed that 60% of them were between spouses or relatives, and the report of the National Center for Social and Criminological Research emphasized the role of economic, social and psychological factors in committing these crimes.

The key social and economic factors influencing the occurrence of family murders, which will continue to exist as long as these factors are present, are to be determined in this study since the factors for these murders vary according to the kind and severity of the crime. The study's findings show that the most common social factors and factors for committing these crimes are the wrong social, educational, and cultural behaviors; instances of family violence; a lack of religious conviction; an increase in violence in media; and the defense of honor. The top three economic causes that lead to the commission of family homicides are difficult financial circumstances, a high unemployment rate, and the conflict over inheritances

Key words: Family, Crimes, Neo-homicides, Social Factors, Economic factors.

مقدمة:

تتبوأ الأسرة مكانة هامة في المجتمع منذ بداية التاريخ البشري، على مستوى حماية أعضائها وأفرادها وتربيتهم وتنشئتهم، فهي المؤسسة الاجتماعية التي تقوم بوظائف الرعاية والحماية والتنشئة والتربية لأفرادها، قبل أن تتغير أدوارها وتنتزع الحياة المعاصرة منها بعض هذه الوظائف شيئًا فشيئًا، وعلى الرغم من التغيرات والتطورات التي صاحبت المجتمع وأثرت في بنيته وتشكيله، إلا أن الأسرة ما زالت تلعب دورًا حاسمًا في تكوين شخصية الفرد في مراحله العمرية المختلفة.

غير أن الأسرة في المجتمع المصري قد تعرضت لمجموعة من العوامل، كان لها تأثير سلبي كبير على بنائها، وأسهمت تلك العوامل في تزايد جرائم العنف والقتل والانتقام داخل الأسرة الواحدة، وأصبح القتل متبادلًا بين الأزواج والزوجات وبين الآباء والأبناء، وبين الإخوة والأخوات، وبين الأبناء وكبار السن، وبين الأقارب وبعضهم مع بعض (بربري، ٢٠١٥، ص١٧٤). ويحاول هذا البحث الوقوف على التغيرات والتطورات والمستجدات التي لحقت بالمجتمع، والتي ساهمت فى زيادة السلوك الإجرامي داخل الأسرة، ودفعت الى ارتكاب جرائم القتل الأسري المستحدثة، ويهدف البحث في المرتبة الأولى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل الأسري المستحدثة، ومحاولة تفسير تفشي وانتشار هذه الجرائم داخل المحيط الأسري، ورصد التباين بين العوامل المؤدية لارتكاب مثل هذه الجرائم المستحدثة.

وتشكل جرائم القتل الأسري إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي أصبح المجتمع المصري يعانى منها في الآونة الأخيرة. وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية إلى تزايد ملحوظ في معدلات هذه الجرائم على مدار السنوات الماضية. ففي عام ٢٠٢١ سجلت ٢٥٤ حالة قتل داخل نطاق الأسرة الواحدة، مقارنة بـ ١٧٨ حالة في عام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ٤٢.٧% خلال هذه الفترة. (وزارة الداخلية المصرية، ٢٠٢٢)، كما أظهرت تقارير الأمن العام أن جرائم القتل الأسرية شكلت ٢٨% من إجمالي حالات القتل المبلغ عنها على مستوى البلاد خلال عام ٢٠٢٠. (الأمن العام المصري، ٢٠٢٠).

وفي دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠٢١، تبين ارتفاع نسبة جرائم القتل الأسرية من إجمالي جرائم العنف الأسري من ٣٥% في عام ٢٠١٨ إلى ٤٢% في عام ٢٠٢١ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١)، كما كشفت دراسة أخرى أجرتها وزارة التضامن الاجتماعي في عام ٢٠٢٠ أن ٦٠% من هذه الجرائم كانت بين الأزواج أو الأقارب (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٠)، وفي تقرير صادر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في عام ٢٠١٩، تم التأكيد على أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية هي من أبرز محفزات ارتكاب جرائم القتل الأسري في المجتمع المصري. (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٩).

إشكالية البحث:

تتمحور القضية الرئيسة لهذا البحث حول موضوع جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري، والتي تسلّلت إلى المجتمع المصري نتاج ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة، وقد أجريت العديد من الدراسات التى تتعلق بجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري، وبيان أنماطها، والأسباب والعوامل التي تساهم في انتشارها، وسبل المواجهة، غير أن هذه الدراسات غير كافية ولا تتناسب مع أهمية الموضوع ودرجة خطورته. ومن ثمّ تتمثل المشكلة الأساسية لهذا البحث في ندرة الدراسات الجادة التى تناولت هذا الموضوع، ومن أجل هذا الغرض تحاول الباحثة تقديم عرض تحليلى لأبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري، من واقع المجتمع المصري؛ إسهامًا في إثراء الأطروحات المتعلقة بهذا الموضوع الجدير بالاهتمام.

تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيسي: ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

التساؤلات الفرعية:

١- كيف تكون أساليب التنشئة الاجتماعية والعنف الأسري دافعًا من دوافع جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

٢- ما تأثير ضعف الوازع الديني على جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

٣- كيف يكون الدفاع عن الشرف دافعًا لجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

٤- كيف يكون إدمان المخدرات والكحوليات دافعًا من دوافع جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

٥- كيف يساهم زيادة العنف في وسائل الإعلام في ارتكاب جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

٦- ما تأثير الظروف الاقتصادية الحادة على ارتكاب جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

٧- كيف تعد البطالة واحدة من المشكلات التي تدفع إلى جرائم القتل المستحدثة داخل المحيط الأسري؟

٨- ما تأثير الصراع على الميراث على جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسى للدراسة هو إلقاء الضوء على أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري.

الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

- إبراز أثر أساليب التنشئة الاجتماعية على تزايد جرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري.
- بيان مدى تأثير ظاهرة العنف الأسري على ارتكاب جرائم القتل المستحدثة داخل الأسرة.
- تسليط الضوء على ضعف الوازع الديني، كواحد من أبرز العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى تفشي جرائم القتل في دائرة الأسرة.
- كيف يُعد الدفاع عن الشرف دافعا لارتكاب جرائم القتل في محيط الأسرة.
- بيان أثر ظاهرة إدمان المخدرات والكحوليات على تنامي جرائم القتل في المحيط الأسري.
- بيان تأثير زيادة العنف في وسائل الاعلام على ارتكاب جرائم القتل في المحيط الأسري.
- إبراز أثر الظروف الاقتصادية الحادة على انتشار جرائم القتل داخل الأسرة.

- إبراز أثر ظاهرة البطالة على الأسرة والمجتمع، كأحد العوامل الاقتصادية لجرائم القتل في المحيط الأسري.
- إبراز دور الصراع على الميراث في ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في رصد عوامل ارتكاب جرائم القتل الأسري، والتي سوف يعرضها الباحث وصفًا وتحليلًا، من أجل إثراء الدراسات والأطروحات المتعلقة بهذا الموضوع؛ تفعيلًا لسبل الوقاية والعلاج فيما بعد في ضوء النتائج التي تتوصّل إليها الدراسة.

الاطار المفاهيمى للدراسة:

- **الأسرة:** جماعة وظيفية تزود أعضاءها بكثير من الإشباعات الأساسية، وتحتاج إلى عوامل وظروف تمهد لها القيام بمسؤولياتها دون حدوث أي خلل أو اضطراب (حليلو، ٢٠١٣م:١). وتعرف أيضًا بأنها: أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد، وتقوم على مصطلحات يرتضيها العقل الجمعي، وقواعدها تختارها المجتمعات (الخولي، ١٩٧٩: ٣٤). والأسرة هي لبنةُ المجتمع ودعامته الرئيسة، وهي أهم الجماعات الإنسانية، وأعظم أطيافها تأثيرًا في حياة الفرد والمجتمع، فهي أمّ العلاقات، وقاعدة المؤسسات الاجتماعية المؤثرة في بناء الإنسان، وقيمه، وسلوكه، ومفاهيمه الأولى المشكّلة لخارطة طريقه في المجتمع، والمنظمة لعلاقاته مع سائر أفراده (شنة، ٢٠١٨مـ١) . فالأسرة مؤسسة عامة في كل المجتمعات الإنسانية، فليس هناك أسرة بلا مجتمع، ولا مجتمع بدون أسرة، فهي عماده، وهي البوتقة التي تحيط بالفرد منذ ميلاده لتزوده بالقيم والمبادئ التي تساعده على التكيف مع المجتمع، وهي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، مثل حب الحياة، وبقاء النوع، وتحقيق الغاية من الوجود، والعواطف والانفعالات الاجتماعية، مثل عواطف الأبوة والأمومة والأخوة، فجميعها عبارة عن قوالب ومصطلحات يحددها المجتمع للأفراد، ويستهدف من ورائها الحرص على الوجود الاجتماعي وتحقيق الغاية من الاجتماع الإنساني (حليلو، ٢٠١٣: ١).
- **العوامل:** تعرف العوامل بأنها شعور داخلي لدى الفرد يولد فيه الرغبة لاتخاذ نشاط أو سلوك معين يهدف منه الوصول إلى تحقيق أهداف معينة (الطويل، ٢٠١٦: ١٥٨)، ويعرف

ستيرز ومورتر الدافع بأنه دفع الفرد لاتخاذ سلوك معين، أو إيقافه، أو تغيير مساره (شاويش، ٢٠٠٧). كما يعرف الدافع أيضًا بأنه قوة وشعور داخلي يحرك وينشط سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة من أجل تخفيف حالات التوتر لنقص في إشباع تلك الرغبات والحاجات، وبشكل أكثر تحديدًا وصف الدافع بأنه متغير وسيط لا يمكن رؤيته أو سماعه أو الشعور به، لكن يمكننا استنتاجه من السلوك، عن طريق ملاحظة سلوك الفرد أثناء قيامه بعمل ما يمكن الاستنتاج فيما إذا كان لديه دافع للعمل أم لا، وذلك بملاحظة الجهد الذي يبذله في أداء العمل (سالم وآخرون، ١٩٨٩). وتعرف الدافعية بأنها تعبير عن وضع أو حالة تعتري الفرد نتيجة حاجة أو شيء خارجي، وتعتبر هذه الحاجة أو هذا الشيء الباعث أو الهدف، فهذه الحاجة مصحوبة بقوة دافعة أو مثير قوي لسلوك الفرد وتوجيهه نحو الهدف، وينتج عنه إشباع الحاجة، وبذلك تقل قوة الدافعية أو المثير عندما يبلغ غايته (العديلي، ١٩٨٦).

- **جرائم القتل:** تعني الجريمة بمفهومها الواسع كل مخالفة لقاعدة من القواعد المنظمة لسلوك الإنسان في الجماعة البشرية، أو أنها سلوك إجرامي من خلال ارتكاب فعل يجرمه القانون، أو الامتناع والإحجام عن فعل أمر به القانون، وعلى العموم فالجريمة هي ذلك السلوك المضاد للمجتمع الذي يضر بمصالحه (مسيكة، ٢٠٢٢م: ١٣٣.). وتُعرف جريمة القتل بأنها إزهاق روح إنسان وإنهاء حياته، بسلاح أو أداة، أو مادة سامة، أو باليد ضربًا أو خنقًا، ونحوه (الشهابي :٨٣٥-). فيشترط في جريمة القتل أن يكون الاعتداء غير المشروع الذي يقوم به الجاني على جسد إنسان حي، ويترتب عليه وفاته، فإذا تبين أن الاعتداء وقع على ميت أثناء ارتكاب الجريمة، فلا يعد ذلك جريمة قتل حينئذٍ؛ نظرًا لأن الحماية الجنائية للإنسان تمتد منذ لحظة الميلاد وطيلة حياته، وتنتهي بموته، وحماية جثة الإنسان بعد وفاته تخضع لحماية جنائية أخرى تختلف عن تلك الحماية الجنائية للإنسان الحي (فرج، ٢٠١٤م :١٥.).
- **جرائم القتل المستحدثة:** الجرائم المستحدثة هي تلك النوعية من الجرائم التي تفرزها التطورات والمتغيرات الحادثة في إطار المجتمع، فهي ظواهر إجرامية وليدة التحولات التي شهدتها الحياة المعاصرة في كل ما له صلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها (نجيب، ٢٠٢٣، ٤)، والمقصود بجرائم القتل المستحدثة الأنماط الجديدة من جرائم

القتل والتي لم تكن منتشرة ومتفشية من قبل في مجتمع ما، ثم أصبحت من الظواهر المنتشرة الشائعة، وإذا كنا نتحدث على مستوى الأسرة في المجتمع المصري، فمن أنماط جرائم القتل الأسري المستحدثة التي انتشرت بكثرة في العصر الحاضر: القتل الجماعي والذبح الأسري أو الإبادة العائلية: قتل الزوجة والأطفال أو ذبحهم دفعةً واحدة (Malmquist 1996 .١٦)، والقتل الأسري الانتحاري، والذي يُعرف عند علماء الجريمة بأنه نوع من أنواع القتل الانتحاري الذي يقتل فيه الجاني العديد من أفراد أسرته المقربين، في تتابع حثيثٍ، واحدًا تلو الآخر، ثم يقوم الجاني بالانتحار بعد ذلك (Liem, Marieke, 2009, 351).

التعريفات الإجرائية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية:

- العوامل الاجتماعية:

يقصد بالعوامل الاجتماعية في سياق جرائم القتل الأسرية تلك الظروف والتفاعلات الاجتماعية والثقافية التي قد تؤدي إلى ارتكاب هذه الجرائم داخل نطاق الأسرة. ومن أبرز هذه العوامل: نمط العلاقات الأسرية والزوجية، كالخلافات والسوء التفاهم بين أفراد الأسرة، وسوء معاملة الأطفال، وغياب التواصل الإيجابي؛ والقيم والمعتقدات الاجتماعية، مثل التمييز ضد المرأة، وثقافة العنف المنتشرة، وتبرير استخدام القوة داخل الأسرة؛ والضغوط الاجتماعية، كالبطالة، وفقدان الدعم الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية. (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٩)

- العوامل الاقتصادية:

تشمل العوامل الاقتصادية تلك الظروف المادية والمالية التي قد تؤثر على ارتكاب جرائم القتل الأسرية. ومن أبرز هذه العوامل انخفاض المستوى المعيشي والدخل الأسري، كالفقر والبطالة وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ والديون والمشكلات المالية، مثل الضائقة المالية والديون المتراكمة؛ والأوضاع الاقتصادية الصعبة على المستوى الوطني، كالركود الاقتصادي وانخفاض المستوى المعيشي. (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٩). وتشير الأبحاث إلى أن انخفاض المستوى التعليمي وندرة الفرص التعليمية والمهنية المتاحة لبعض الأفراد قد يزيد من احتمالية ارتكاب جرائم القتل الأسرية، نظرًا لما يترتب عليه من ضعف الأفق المهني والاقتصادي (Levin&. Rabrenovic, 2017)، كما أن ارتفاع

تكاليف المعيشة، كالإيجارات والأسعار، وعدم القدرة على توفير سكن لائق للأسرة قد يؤدي إلى زيادة الضغوط والتوترات داخل الأسرة، مما قد يساهم في نشوب حالات العنف والقتل الأسري. (Geller, Garfinkel & Western, 2011)، كذلك فان ضعف وغياب الحماية والدعم الاجتماعي للأسر المهمشة والفقيرة، مثل برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، قد يزيد من احتمالية ارتكاب جرائم القتل الأسرية في ظل الضغوط الاقتصادية المتزايدة. (Teixeira & Monico, 2015)

- العوامل الاجتماعية:

تشير الأبحاث إلى أن تدخل الأقارب والعائلة الممتدة في الشؤون الداخلية للأسرة النووية قد يؤدي إلى خلافات واحتكاكات أسرية، مما يزيد من التوتر والصراعات داخل الأسرة. (Al-Krenawi & Graham, 2016)

الممارسات والتقاليد الثقافية المرتبطة بالشرف والكرامة والسيطرة الذكورية: في بعض المجتمعات، لا تزال هناك ممارسات وتقاليد ثقافية ترتبط بمفاهيم الشرف والكرامة الأسرية والسيطرة الذكورية، وهي قد تؤدي إلى تبرير العنف والقتل في سياق الدفاع عن هذه المفاهيم (Meetoo & Mirza, 2007)

ضعف البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر المعرضة للعنف الأسري: إن نقص البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة للأسر المعرضة للعنف الأسري، مثل خدمات الإرشاد الأسري ودور الحماية، يحد من قدرة هذه الأسر على الحصول على الدعم اللازم لحماية أفرادها من العنف والقتل. World Health Organization, (2021)

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل الثانوى، من خلال تحليل عدد من التقارير والدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة. وتم استخدام المنهج الوصفى التحليلى لوصف الظاهرة وتفسيرها لاستخلاص التعميمات ووضع المقترحات.

الدراسات السابقة:

تشير الباحثة فيما يلي إلى أبرز الدراسات السابقة مما له صلة بموضوع الدراسة:

-دراسة (سحر حسانى بربرى، ٢٠١٥)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة. استهدفت هذه الدراسة التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ارتكاب جرائم القتل الأسري، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن أكثر أنماط جرائم القتل شيوعًا كانت جرائم قتل الوالدين للأبناء، وكذلك اختلاف العوامل المسؤولة عن ارتكاب الجريمة باختلاف شكل الجريمة وطبيعتها.

- (الخطيب وآخرون، ٢٠٢١)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى جرائم القتل الأسرية في المجتمع الأردني. هدفت الدراسة تحديد وتحليل أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجرائم القتل الأسرية في المجتمع الأردني، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، مع إجراء مقابلات متعمقة مع خبراء في مجال العنف الأسري. وتوصلت الدراسة الى أن أبرز العوامل الاجتماعية لجرائم القتل الأسرية هى الخلافات الأسرية، التدخل الزائد للأقارب في شؤون الأسرة، والممارسات الثقافية المرتبطة بالشرف والكرامة. أما أبرز العوامل الاقتصادية فهى البطالة، الفقر، وضعف الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.

تتماشى النتائج الرئيسة لهذه الدراسة مع ما تم تحديده في التعريفات الإجرائية للدراسة الحالية، ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في تدعيم وتأكيد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ظاهرة جرائم القتل الأسرية. وقد ركزت هذه الدراسة على المجتمع الأردني فقط، ولم تقارن هذه العوامل مع مجتمعات أخرى، قد تكون هناك اختلافات في العوامل المؤثرة بين مختلف المجتمعات والثقافات، كما اقتصرت على إجراء مقابلات مع خبراء فقط، ولم تتضمن وجهات نظر أفراد من الأسر المعرضة لجرائم القتل الأسرية. قد يكون من المفيد الحصول على رؤى وتجارب هذه الأسر ،،كما اعتمدت على التحليل الوصفي للبيانات الناتجة عن المقابلات، قد يكون من المفيد إجراء تحليل إحصائي أكثر عمقًا لاستكشاف العلاقات والارتباطات بين العوامل المختلفة،كما لم تظهر الدراسة توظيفًا واضحًا لإطار نظري أو نماذج مفاهيمية لتفسير العوامل المؤثرة. قد يكون من المفيد تبني نظريات اجتماعية أو إطار مفاهيمي لتحليل هذه الظاهرة. وعلى الرغم من تقديم توصيات عامة، لم تقدم الدراسة السابقة توصيات محددة وواضحة للتدخلات العملية والسياسات اللازمة لمعالجة هذه العوامل.

- (عبدالله أحمد: ٢٠٢٢)، أنماط العنف الأسري وعلاقتها بجرائم القتل داخل الأسرة في المجتمع المصري". هدفت الدراسة إلى الكشف عن أنماط العنف الأسري وعلاقتها بجرائم القتل

داخل الأسرة في المجتمع المصري، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، مع إجراء مقابلات متعمقة مع ضحايا العنف الأسري ومرتكبي جرائم القتل. وتوصلت الى أن أبرز أنماط العنف الأسري: العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الاجتماعي، والممارسات الثقافية المرتبطة بالشرف والكرامة، بالإضافة إلى وجود علاقة وثيقة بين هذه الأنماط من العنف الأسري وارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة. تعد منهجية الدراسة السابقة مناسبة، حيث اعتمدت على المقابلات المعمقة مع الضحايا والجناة بجانب المراجع والأدبيات، ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في الدراسة الحالية، خاصةً في الحصول على رؤى وتجارب مباشرة من الأطراف المعنية، كما تتماشى نتائج الدراسة السابقة مع العوامل الاجتماعية المحددة في التعريفات الإجرائية للدراسة الحالية، وخاصةً فيما يتعلق بالممارسات الثقافية المرتبطة بالشرف والكرامة، بالإضافة إلى أنه يمكن الاستفادة من هذه النتائج في الدراسة الحالية لتعميق فهم العلاقة بين أنماط العنف الأسري وجرائم القتل داخل الأسرة.

– **دراسة (الشناوي، ١٩٨٨)، دراسة في جريمة القتل داخل العائلة.** استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية لجريمة القتل التي تحدث بين أفراد الأسرة الواحدة في مصر، والتعرف على الخصائص الديموجرافية للقتلة والضحايا والعوامل الكامنة وراء اررتكاب هذه الجرائم.

– **دراسة ايمان محمد محمود (١٩٨٩): سيكولوجية فعل القاتل: دراسة نفسية اجتماعية مقارنة لقتل الأزواج والزوجات:** استهدفت تقديم تفسير اجتماعي نفسي لظاهرة القتل بين الزوجين من خلال مقارنة بين حالات قتل الرجل لزوجته والمرأة لزوجها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن العلاقة الزوجية التي تنتهي بالقتل تتسم بالعدوان والعنف الشديد وإساءة معاملة المجني عليه للجاني، وتبين أن الرجال قاتلي زوجاتهم تتسم علاقتهم بأمهاتهم بالسلبية والعدوان، وتبين أن اضمحلال المستوى الاقتصادي والحرمان بشتى صوره يلعبان دورًا هامًا في حدة الصراعات الزوجية.

– **دراسة بيومى (١٩٩٤): التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي:** حيث تبين هذه الدراسة أن ثمة علاقة طردية بين التفكك الأسري وجريمة القتل في المحيط العائلي، وأن هناك علاقة عكسية بين زيادة جرائم القتل العائلي والتفريط في القيم المجتمعية والدينية، وأن

جرائم القتل في المحيط العائلي تزداد مع مخالطة رفقاء السوء، وأن الابتعاد عن القيم الدينية والاجتماعية يؤدي إلى اقتراف أحد أفراد الأسرة لجريمة القتل.

- دراسة رويدا السيد ابو العلا (١٩٩٥): العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والجريمة داخل الأسرة المصرية: استهدفت هذه الدراسة رصد ملامح التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينات، وبيان أثرها في تغير البناء الأسري للأسرة المصرية، والكشف عن الأنماط المختلفة لجرائم القتل الأسري وملامحها العامة، وكذلك الكشف عن العوامل والظروف المجتمعية التي أدت إلى انتشار تلك الظاهرة وغيرها من ظواهر الجريمة والعنف داخل نطاق الأسرة المصرية.

أولا: العوامل الاجتماعية لجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري

تنقسم العوامل الاجتماعية إلى قسمين، وهما: العوامل الاجتماعية الفردية، والعوامل الاجتماعية العامة، وبالنسبة إلى العوامل الاجتماعية الفردية تعني قيام الشخص بشيء معين لذاته، أي أنها تلك العوامل التي تحقق الذات للفرد، ومن أمثلة هذه العوامل الكفاءة ويراد به تحقيق أفضل نمو وارتقاء لقدرات الفرد، وأيضًا دافع الإنجاز ويعني كفاح الفرد للمحافظة على مكانة عالية حسب قدراته بما يحقق التفوق على أقرانه، وكذلك دافع حب الاستطلاع والمقصود به ميل الإنسان ورغبته في استكشاف معالم البيئة السيكولوجية المحيط به للوقوف على جوانبها الغامضة (G,Konig,2006,p895)، أما العوامل الاجتماعية العامة فيراد بها العوامل التي تنشأ نتيجة علاقة الفرد بالآخرين، ومن ثم تدفع الفرد إلى القيام بأفعال معينة إرضاءً للمحيطين به أو للحصول على تقديرهم أو لتحقيق نفع مادي أو معنوي. ومن أمثلة هذه العوامل الانتماء إلى الجماعة، والتنافس للحصول على المزايا المادية والاجتماعية، والرغبة فى الاستقلال عن الآخرين من حيث رغبة الفرد بفى القيام بالعمل المطلوب منه بنفسه (الآلوسي، ١٩٨٨، ص١٠٦)، وتعتبر العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل الأسري من العوامل التي تندرج تحت النوع الثاني وهو العوامل الاجتماعية العامة، وسوف تتناول الباحثة أبرز العوامل الاجتماعية فيما يلى:

١- أساليب التنشئة الاجتماعية والعنف الأسري

العنف الأسري أشد فتكًا بالمجتمع من الحروب والأوبئة، لأنه ينخر في عظام المجتمع، ويشير إلى وجود ترهل في بنية القيم، وزعزعة الأخلاق وثوابت الدين، وجرائم القتل على وجه

التحديد تمس أمن وسلامة المجتمع ماديًا ومعنويًا، وتوضح الدراسات والتقارير الرسمية على أن ثمة زيادة مطردة في معدلاتها. وأوضحت الدراسات والأبحاث العلمية أنه ثمة دوافع لا شعورية تقود الفرد لارتكاب جريمة القتل في محيط الأسرة وتتشكل هذه العوامل من خلال أساليب التنشئة الإجتماعية الخاطئة منها القسوة، العقاب بالإيذاء.كما أكد علماء الاجتماع أن الأطفال الذين شبوا وهم يشاهدون نزاعات وضغوطات أسرية أو حالات قتل أسري يكونون أشد ميلا للسلوك المنحرف؛ وأن سلوكهم العدواني يتخذ مظاهر شتى على رأسها تخريب الممتلكات العامة والخاصة (قناوي وآخرون، ٢٠٢٣).

وتؤكد العديد من الدراسات أن السمات الشخصية للفرد قد تكون غير متزنة ومضطربة وتميل للعنف، وقد تكون بيئته التي نشأ فيها تدعم ثقافة وسلوك العنف وتشجع ممارسته سواء مع الإخوة أو الأصدقاء، وهناك العديد من النماذج الشعبية التي تؤيد وتدعم هذا السلوك العنيف داخل المجتمع، ومن ثم يرتبط ارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة بصفة عامة، بالتنشئة الاجتماعية والسمات الشخصية للأفراد مرتكبي الجرائم، كما أن تلك الدراسات تؤكد على وجود علاقة بين التصدع الأسري بمعناه المادي أو النفسي وبين انحراف الأبناء وارتكابهم للجريمة، فقد أكد كثير من العلماء في أبحاثهم على وجود ارتباط قوي بين التفكك الأسري أو البيئة الأسرية المتصدعة وبين عدوانية الأبناء واتجاههم للعنف في سلوكهم وتفاعلاتهم إما نتيجة للاعتداء عليهم من الوالدين أو نتيجة لمشاهدة العنف المتبادل بين الوالدين (بدير، ٢٠١٩، ص٩٢).

وأيّدت آراء الخبراء هذه الدراسات حيث أوضحت أن العوامل المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية ودور الأسرة في استباحة سلوك العنف وتأصيله في بعض الثقافات والأماكن العشوائية بالمجتمع، لها دور كبير في دفع الأفراد داخل الأسرة لارتكاب بعض الجرائم، كجرائم القتل الأسري المستحدثة، وقد يكون الوالدان من مرتكبي هذه الجرائم في حق أبنائهم، فالدفع بالأطفال إلى العمل أو الإتجار بهم في سن الطفولة سواء في العمل أو الزواج يعد جرائم تنتهك حقوقهم، كما أن التفكك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق قد يخلق مجرمًا بأنماط جديدة يتسم بعدم التوازن النفسي والاضطراب في الشخصية نتيجة ما عايشه من ضغوط نفسية أفقدته ثقته في ذاته وأربكت توازنه وتكيفه مع الواقع مما يجعله ذو شخصية مضطربة قد تميل في بعض الأحيان لارتكاب الجرائم ليشعر بالثقة وتتجنب الإحساس بالدونية، كما أن التغير الذي أصاب

الأسرة ودورها المنوطة به في تنشئة الأبناء صار من بين العوامل الهامة في زيادة ارتكاب هذه الجرائم (السيد، ٢٠٢١، ١٧).

وثمّة مفاهيم خاطئة تكتسبها الأسر في المجتمع، تؤدي إلى تغذية السلوك الإجرامي، حيث تعتبر بعض الأسر أن الضرب والإهانة بمثابة ترويض سواء للزوجة أو للأبناء، وهذه المفاهيم المعطوبة ينبني عليها تربية خاطئة تنتج أشخاصًا غير أسوياء نفسيًا، ثم يستعمل هؤلاء الأشخاص نفس التربية الخاطئة مع أولادهم، وتصبح دائرة الضرب والتعذيب مستمرة، فيتسبب العنف والقهر ضد الأطفال في جرائم قتل بشعة بالمستقبل، كما أن إصرار الأهل على الزواج المبكر وعدم مساندة المرأة في حال وجود خلافات مع الزوج، ورفض تلك الأسر لطلاق بناتهم يرفع معدلات العنف الأسري الذي يتسبب في تفشي هذه الجرائم (الغول، ٢٠٢٢).

٢-ضعف الوازع الديني

يعتبر ضعف الوازع الديني والأخلاقي من أخطر أسباب العنف الأسري، وارتكاب جرائم القتل في محيطها، وذلك يرجع لأسباب منها (العساف، ٢٠١٢م، صـ٥٧٥):

- الفهم الخاطىء للدين: للدين أثر كبير في مقاومة الإجرام باعتباره داعيًا إلى مغالبة شهوات النفس وكبح جماحها، وكل ما هنالك أن هذا مرهون بمدى تدين الفرد، والتدين أمر باطني لا سبيل إلى قياسه، وليكون هناك تأثير للدين على كبح نوازع الجريمة لدى الفرد، والتي يقع على رأسها جرائم القتل، ومنها جرائم القتل الأسري، يجب أن يتحقق الفهم الصحيح للدين، فكثيرًا ما تختلط تعاليم الدين لدى البعض بتأويلات ومفاهيم خاطئة أُدخلت من باب الأوهام والخرافات، ويتعاظم الأمر عندما يرتبط بالتعصب الأعمى الذي يدفع بالبعض إلى ارتكاب الجريمة، وقد ينشأ هذا التعصب داخل دائرة أفراد الأسرة الواحدة، وفي هذه الحاله يكون اعتبار الفهم المغلوط للدين عاملًا غير مباشر في انحراف وإجرام الواهمين والمتأولين، فالدين له دور في حياة الفرد والمجتمع، وهذا في كل الأديان وبخاصة في الدين الإسلامي في درء المفاسد وجلب المصالح والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الناس؛ لما في ذلك من قلع جذور الانحراف وجرائم القتل وغيرها، وقطع دابر أسبابها ومقوماتها داخل الأسرة والمجتمع، والحد منها والسيطرة عليها بكافة أشكالها وصورها، فهو بالأصل عناية إلهية للوقاية من الجريمة بالدرجة الأولى، وبناء مجتمع متعاون متآلف بدءًا بتربيه النفس وتهذيبها وانتهاء

بصلاح المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والأسرة التي ينشأ في حاضنتها ويتفاعل مع أفرادها في المقام الأول.

- البُعد عن دعائم ووسائل إشباع الوازع الديني: ففي كل مجتمع روافد ووسائل لإذكاء روح الوازع الديني عند أفراده بشتى أديانهم وطبقاتهم، وفقد الصلة بين الفرد وهذه الوسائل والأماكن، (كدور العبادة، مثل: المساجد والكنائس، ومراكز التعليم، كالمدارس والجامعات، ووسائل الإعلام)، من شأنه إضعاف الوازع الديني عند الفرد والمجتمع، ومن ثمَّ النزوع نحو العنف والجريمة والقتل؛ كنتيجة حتمية لغياب القيم الأخلاقية والدينية التي تغذيها هذه الوسائل.
- التحولات الاجتماعية والثقافية: قد يؤدي التطور الاجتماعي والتقدم التكنولوجي إلى تغييرات في قيم المجتمع، مما يؤدي إلى تراجع الالتزام الديني.
- التعليم والعلمانية: زيادة مستوى التعليم قد تؤدي إلى تفضيل المنطق والعلمانية على الدين بالنسبة لبعض الأفراد.
- التأثيرات الاقتصادية: ظروف الحياة الصعبة قد تجعل الناس يركزون أكثر على متطلباتهم الحالية بدلًا من الأمور الروحية الدينية.
- وسائل الإعلام والتأثير الثقافي: التعرض المستمر لوسائل الإعلام والتأثيرات الثقافية قد يؤدي إلى تحول في القيم والمعتقدات.
- تحولات في البيئة الدينية: بعض الأشخاص قد يشعرون بالإحباط من التحولات في البيئة الدينية المحيطة بهم، مما يؤدي إلى فقدان الاهتمام بالممارسات الدينية.

٣- الدفاع عن الشرف

تعد نظرية التحليل النفسي، من النظريات الهامة لتفسير السلوك الإجرامي لتركيزها على العوامل الداخلية والشخصية التي يمكن أن تدفع الشخص لارتكاب العنف، خاصة تجاه أفراد أسرته. وقد ناقشت النظرية غريزة القتل والعدوان الفطرية لدى الإنسان والتي قد تساهم بشكل كبير في ارتكاب الشخص للسلوك الإجرامي ضد الآخرين (عبد المنعم، ٢٠١٨، ٣٦٩). والقتل بمسمى الشرف له أسباب عديدة، فقد يكون دفاعًا عن الشرف والعرض في مواجهة مغتصب، وقد يكون قتل الزوجة لزوجها، إذا ما ارتكب الخيانة الزوجية، وقد يكون قتل الأنثى من قبل أحد أقاربها بسبب ارتكابها للزنا، أو للاشتباه بارتكابها له أو للاعتقاد بسوء مسلكها، إن مرتكبي هذه الجرائم

لا يدركون أن حرمة القتل أعظم عند الله من حرمة الزنا وارتكاب الفاحشة، وحق الإنسان في الحياة مقدم على حقه في السمعة والشرف، بدليل أن من أُكرهت على الزنا بالقتل، يجوز لها الزنا حفاظًا على حياتها (القرالة، ٢٠١٥م، ٣٥-٤٤).

وتؤكد العديد من الدراسات أن قتل الأزواج للزوجات، يكون بنسبة كبيرة، بسبب الشك في سلوك الزوجة، وبدافع الدفاع عن الشرف، حيث يعد هذا الدافع هو السبب الرئيس وراء قتل الأزواج لزوجاتهم، وأن الدافع الرئيس وراء قتل الوالدين لأبنائهما هو أيضًا الشك في سلوك الابنة أو نتيجة للحمل سفاحًا من آخر والرغبة في الدفاع عن شرف الأسرة، وقد تلجأ الأم نفسها إلى قتل ابنها الذي حملت به سفاحًا خوفًا من افتضاح أمرها، وقد يعاونها في ذلك الأمر أمها أو أحد أخواتها، حيث ترتكب بعضُ الأمهات هذه الجريمة فتقتل طفلها الرضيع؛ لأن والده رفض الاعتراف به بعد أن حملت منه سفاحًا، وتجدر الإشارة إلى أن المرأة تمثل الرأسمال الرمزي (الشرف) الذي يجب على كل أفراد الأسرة حمايته حتى لو كانت المرأة نفسها، فقد ترتكب بعض الأمهات جريمة القتل الأسري دفاعًا عن الشرف، بقتل نجلتها؛ شكًا في سلوكها (بربري، ٢٠١٥، ٢٠٧،٢٠٨). وقد أوضحت دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية العام الماضي أن ٧٠ % من جرائم القتل العائلي سببها الدفاع عن الشرف (قناوي وآخرون، ٢٠٢٣).

٤- إدمان المخدرات والكحوليات

ربطت العديد من الدراسات بين ارتكاب جرائم القتل الأسري، وإدمان المخدرات والكحوليات، حيث تسيطر على سلوك الفرد وتتحكم فيه وتصور له سهولة ارتكاب الجريمة بسبب تأثير المخدر، وقد يرتكب الفرد الجريمة، وهو تحت تأثير المخدر لصالح نفسه، أو قد يتم استغلاله لصالح أفراد آخرين، حيث تؤكد الدراسات وجود صلة بين الإدمان على المسكرات أو المخدرات وارتكاب جرائم القتل داخل الأسرة، وتبين الدراسات أن نسبة الأزواج الذين اعتدوا بالضرب على زوجاتهم والذي قد يؤدي إلى قتلهن في بعض الأحيان، كان أكثر هؤلاء الأزواج في حالة سُكر عند حدوث هذا الاعتداء (المجدوب وآخرون، ٢٠٠٣، ٢٦١).

كما أكدت أيضًا الكثير من الدراسات والبحوث الميدانية على المجتمع المصري أن المدمن معرض لارتكاب جرائم الضرب والقتل، ويزداد احتمال ارتكابه لتلك الجرائم في حالة وجود المخدر، كما أن إدمان الكحول او المخدرات من جانب الجاني أو المجني عليه له دور فعال في ارتكاب جرائم القتل بين الزوجين داخل الأسرة (عوض، ١٩٨٠، ٢٥٨).

كما بينت ملاحظات الواقع كثرة جرائم القتل والانتحار تحت تأثير مخدر الشبو الذي ظهر في الآونة الأخيرة وأسفر عن مقتل زوج لزوجته وأولاده الستة وغيرها من جرائم القتل الأسري المستحدثة، وجاءت آراء بعض الخبراء مؤيدة لنتائج هذه الدراسات، حيث أكدت على أن إدمان المخدرات والكحوليات وخاصة المواد المخدرة المخلقة كيميائيًا لها تأثير بالغ في التحفيز على ارتكاب العنف والجرائم المختلفة، وبينت أيضا أن التربية الصحيحة من قِبل الأسرة ومراقبة الأبناء وأصدقائهم تعد السلاح الواقي ضد مخاطر الإدمان وتأثيراته (السيد، ٢٠٢١، ١٩).

٥- زيادة العنف في وسائل الإعلام

تمثل وسائل الإعلام مجموعة من الوسائل الفنية التي تساعد على نشر الأخبار والآراء والأفكار وغيره، وهذه الوسائل قد تكون مرئية أو مسموعة أو مقروءة، ولا يخفى ما لهذه الوسائل من دور في تثقيف الأفراد وتكوين وتوجيه الرأي العام، إضافة إلى دورها السياسي من خلال مساعدتها للأفراد في مراقبة عمل السلطات العامة في الدولة، ولكن على الرغم من أهمية هذه الوسائل إلا أنها من وجهة نظر علماء الجريمة عامل غير مباشر قد يدفع نحو السلوك الإجرامي بواسطة المادة الإعلامية التي تتضمن القتل والعنف والسرقة وغيره، بالإضافة إلى توافر الاستعداد أو الميل الإجرامي لدى المتلقي، بمعنى أن وسائل الإعلام كانت بمثابة المنبه أو المثير للرغبات المكبوتة (زغلول، ٢٠٠٦، ١٥٦).

ولاشك أن البعض يلوم على الدراما ووسائل الإعلام القديمة والحديثة في تسهيل ارتكاب تلك الجرائم سواء عن طريق النماذج المشوهة التي تتناولها الدراما بتفصيل يبين طرق ارتكاب جرائم القتل بسهولة بأدوات مختلفة وكيفية التخلص من أدوات الجريمة والأدلة الجنائية على ارتكابها، وهو ما يمثل تناقضًا مع الأهداف المنشودة من الفن الذي يجب أن يكون أداة تنويرية تبث رسائل إعلامية إيجابية تحافظ على المجتمع وعلى الأسرة التي تمثل نواة المجتمع. ولذا ينبغي تكثيف الأعمال الدرامية التي تدعم الروابط الأسرية والبعد عن الأعمال التي تمجد العنف والبلطجة، المحافظة على ثوابت القيم والأخلاق، لأن حروب الجيل الرابع والخامس تستهدف خلخلة أنساق القيم وتفكيكها، وإعادة تركيبها بما يخدم النماذج الرأسمالية المشوهة التي تتعارض مع الدين والثوابت، رغم أن رسالة الإعلام تقوم على البناء وليس الهدم؛ مما يستوجب إعادة النظر في الدراما المقدمة وبرامج التوك شو والبرامج الموجهة للرجل والمرأة والطفل والأسرة لتكون أكثر ملاءمة للمجتمع بعيدًا عن اللهاث حول زيادة نسب المشاهدات كدليل غير حقيقي لنجاح

الدراما والبرامج؛ ولفت نظر المجتمع والإعلام أن الأسرة هي نواة تكوين المجتمع صالحًا كان أم فاسدًا ولا وسط بين هذا وذاك (قناوي وآخرون، ٢٠٢٣).

كما أن تداول أخبار العنف الأسرى في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، يلعب دورًا كبيرًا في انتشار الظاهرة، ذلك أن البعض يعتبر أنه ليس وحده من يفعل ذلك، فهناك فئات من الشباب تتأثر بأخبار العنف الأسري وتتعامل مع الأمر على أنه شيء عادي في المجتمع، ولذا ينبغي تشجيع الدراما الاجتماعية الهادفة لترسيخ القيم وزيادة الوعي المجتمعي، وإنتاج برامج تساهم في بناء صورة ذهنية سوية لشكل الأسرة وعلاقاتها (الغول، ٢٠٢٢).

أيضًا فإن القيم والسلوكيات التي تبثها الفضائيات وما تسهم به في تصاعد التوجهات الاستهلاكية لدى الأسرة، تؤدي إلى الضغط على أعضاء الأسرة، وبخاصة أن منظومة القيم الموجهة لسلوكيات البشر قد أصابها بعض الضعف والوهن، مما ترتب عليه انفجار الأسرة وانهيارها من الداخل، يضاف إلى ذلك تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التي أسهمت في نشر قيم وسلوكيات غير مناسبة بين أبناء الأسرة، مما نجم عنه إضعاف سيطرتها على الأبناء، والعمل على نشر ثقافة الانحراف في فضاء المجتمع (ليلة، ٢٠٠٤، ٧٥).

ثانيا: العوامل الاقتصادية لجرائم القتل المستحدثة في المحيط الأسري

١- الظروف الاقتصادية والبطالة

يقصد بالظروف الاقتصادية الدافعة نحو الجريمة بشكل عام، وجرائم القتل الأسري المستحدثة بشكل خاص، تلك العوامل التي تتعلق بأفراد المجتمع كل على حدة، ومن أمثلتها حالة الفقر أو البطالة (أبو عامر، ١٩٨٢، ١٦٨)، وتشكل العوامل الاقتصادية دافعًا للنية نحو ارتكاب السلوك الإجرامي، حيث تتضافر مع هذا الدافع عوامل أخرى مساعدة تدفع الإنسان إلى ارتكاب جرائم القتل داخل المحيط الأسري (عبيد، ١٩٧٤، ١٣٤).

وتؤكد الدراسات أن هذا النمط من الأنماط المستحدثة للعنف الأسري لا ينتج عن الكراهية، ولكنه عنف يصل إلى حد اتخاذ قرار خاطئ خوفًا من مواجهة ظروف محتملة اقتصادية أو اجتماعية صعبة (الغول، ٢٠٢٢).

وحللت بعض الدراسات واقع المجتمع المصري في الآونة الأخيرة منذ نحو عشرين سنة تقريبًا، فتوصلت إلى ان التغيرات الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري التي كان لها تأثير

في تغير دور الدولة وانسحابها من مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية تاركة بذلك مكانها لقوى السوق المختلفة، مما أدى إلى قلة فرص العمل أمام العديد من شرائح المجتمع وانتشار البطالة (تيمونز روبيرتس، ٢٠٠٤).

ويعتبر الفقر أحد المتغيرات الاقتصادية التي تهدد العديد من فئات المجتمع، لاسيما النساء، فقد أسهمت السياسات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي، في تعميق ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في مقابل انخفاض الأجور، ومما لا شك فيه أنه في ظل انخفاض الأجور تتأثر الأسر نتيجة لتحملها عبء تدبير النفقات ومتطلبات الحياة في ظل محدودية الموارد (Talles, 1995).

وتؤكد نتائج البحوث والدراسات الميدانية أن هناك علاقة عكسية بين المهنة وجرائم القتل الأسري، أي أن هذه الجرائم تكون أكثر وقوعًا في المستويات المهنية الدنيا عنها في المستويات العليا (شحاتة، ٢٠١٨).

وقد أكدت الدراسات النفسية أن ثمة علاقة بين تردي الأوضاع الاقتصادية وحالة وتوصيف القلق على مقياس القلق الذي قد يقود لارتكاب جريمة القتل (قناوي وآخرون، ٢٠٢٣)، حيث يرى بعض العلماء أن العنف والجريمة يرتبطان بالفقر؛ فالحرمان المطلق في حد ذاته يمكن أن يؤدي إلى العنف، باعتباره أحد الحيارات القليلة المتاحة أمام أولئك الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي، ويعجزون عن التعامل مع المشكلات والأزمات في الحياة اليومية، كما ينتج عن الحرمان المطلق تلك المواقف العاطفية التي تتحول إلى أعمال عنف، وخاصة ضد أقرب الأقربين، كالزوجة والأبناء والأصدقاء، هذا بالإضافة إلى أن بطالة الزوج وعدم الاستقرار الزواجي يرتبطان بالحرمان المطلق الذي يؤدي إلى استمرار العنف داخل الأسرة، ويرى العلماء أن الفقر يدعم استمرار وجود ثقافة فرعية من العنف، ومن الممكن أن تكون تلك الثقافة الفرعية سببًا غير مباشر للقتل (Parker, 1989).

كما أشارت دراسات أخرى إلى أن العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل التي تلعب دورًا هامًا في تدهور القيم الأسرية؛ حيث نجد أن الظروف الاقتصادية السيئة وما نتج عنها من تداعيات اجتماعية سلبية أوجدت البيئة المناسبة لنمو الأفعال العنيفة والعدوانية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث تلجأ المرأة للشجار مع زوجها نتيجة لعدم كفاية الدخل، والصراع المستمر بين الزوجين الذي قد يدفع بالزوج في لحظة من اللحظات إلى التخلص من ابنه أو أبنائه لعدم قدرته

على الإنفاق وانتقامًا من الزوجة التي تضغط عليه باستمرار لتوفير نفقات المعيشة (بربري، ٢٠١٥، ٢٠٩).

٢- الصراع على الميراث

يعدّ النزاع حول الميراث من أخطر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المحيط الأسري، كقتل الابن لأحد والديه، بسبب تفضيله لإخوته عليه بشيء ما، أو طمعًا في الحصول على الميراث بشكل أسرع، كما يمكن أن يكون الصراع على الميراث دافعًا نحو ارتكاب جرائم القتل الأسري، بسبب شعور القاتل بالظلم والقهر، نتيجة لأكل ميراثه من أحد أفراد الأسرة واستئثاره به، كأن يأكل العم ميراث أبناء أخيه مثلًا، أو يتعدى الأخ على ميراث إخوته أو أخواته، مما قد يصبح دافعًا للانتقام منه بقتله. وتشير الدراسات إلى انتشار العنف وجرائم القتل الأسري بين الإخوة والأخوات أو أولاد العمومة للخلاف على توزيع الميراث (حلمي، ٢٠٠٤). وثمّة عدد من الأسباب في هذا الشأن تجعل الإنسان يأكل الميراث ويتعدى حدود ما أنزل الله تعالى، منها ما يلي(منال، ٢٠٢١م، ٢٣.):

ضعف الوازع الديني والتدني الأخلاقي بأحقية أصحاب الميراث في ميراثهم؛ قلة العلم بالأحكام الشرعية، وهو من الأسباب الشائعة في هذا الصدد؛ تسلط الأخوة الذكور على النساء، والثقافة الذكورية السائدة في المجتمع وسيطرتهم على أملاك الأب وتحكمهم في ذلك، وهو من مظاهر العنف الأسري المرضية، والمساعدة على ارتكاب الجرائم المختلفة التي يعد القتل من أخطرها؛ الاستهانة بحرمة المال والطمع فيه؛ الخوف من تفتيت ملكية العائلة للغرباء كأزواج النساء؛ الجهل والأمية القانونية لدى النساء؛ العادات والتقاليد السيئة المتوارثة في هذا الأمر؛ تأخِير قِسمةِ التركة، بل ربما يموت الإخوة ويكبر بنوهم ويتفرق الناس دون أن تقسم تركة الجدِ، وكلما طال الوقت تعقدت الأمور، وصعب بعدها حل القضايا الماليةِ المتراكِمة، وربما لا يعرف لِطولِ الزمنِ ما هو المال الذِي ينبغِي أن يقسم، وتنشأ بسبب ذلك الخِلافات والخصومات التي تزيد الأمر تعقِيدًا، ويبقى الذكور هم المسيطِرون على الأموالِ، فيضيع حق الإناث مع طول الزمن، أو يدفعهن ذلك في بعض الحالات إلى الانتقام من الذكور المسيطرين بالتخلص منهم وتصفيتهم؛ تقسيم الإرث بين الذكور في حياة المورث وتسجيل الميراث قبل موته عن طريق البيع الصوري وأمثاله، فيضيع حق الإناث مع صعوبة إثبات عكس ذلك؛ إجبار المرأة على التنازل عن حقها غصبا أو كرها بطريق التحايل أو الترضية أو الخجل؛ إلى غير ذلك من الأسباب والعوامل التي

تتسبب في أكل الميراث والنزاع حوله، والذي قد يؤدي بدوره إلى ارتكاب جرائم القتل الأسري من أجل الحصول على الميراث.

استخلاصات عامة

- تعتبر الأسرة أول وسط طبيعي واجتماعي للفرد وتقوم على قواعد يرتضيها العقل الجمعي وقواعد تختارها المجتمعات، وهي جماعة وظيفية تزود أعضاءها بالإشباعات الأساسية، وتحتاج إلى عوامل وظروف تمهد لها القيام بواجباتها ومسؤولياتها دون حدوث أي خلل أو اضطراب.
- تعتبر أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وظاهرة العنف الأسري من أبرز الأمور الاجتماعية التي تفتك بالأسرة والمجتمع، حيث تعد من العوامل الاجتماعية الرئيسية المؤثرة في جرائم القتل الأسري المستحدثة.
- تؤكد الدراسات النفسية والاجتماعية أن الأطفال الذين نشأوا وهم يشاهدون نزاعات وضغوطات أسرية أو حالات عنف أسري يكونون أشد ميلًا للسلوك الإجرامي المنحرف، وقد يؤدي ذلك بهم إلى ارتكاب جرائم قتل داخل محيط الأسرة.
- التفكك الأسري، وارتفاع معدلات الطلاق، وبعض المفاهيم التربوية الخاطئة، مثل الضرب والاهانة بغرض الترويض، تؤدي إلى خلق سمات شخصية مضطربة وغير متزنة تدعم ثقافة العنف وتشجع على ممارسته، وتغذي السلوك الإجرامي، وتنتج أشخاصًا غير أسوياء نفسيًا، يستعملون الأساليب التربوية نفسها مع أطفالهم فيما بعد، فتظل دائرة الضرب والتعذيب مستمرة، ويتسبب العنف ضد الأطفال في جرائم قتل أسرية بشعة بالمستقبل.
- يعتبر ضعف الوازع الديني من أخطر العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل الأسري، نتيجة للفهم الخاطئ للدين الذي قد يؤدي إلى التعصب الأعمى، كما أن البُعد عن دعائم ووسائل إشباع الوازع الديني، كدور العبادة، ومراكز التعليم، من شأنه إضعاف الوازع الديني عند الفرد والمجتمع، ومن ثمَّ النزوع نحو العنف والجريمة والقتل.
- يعتبر الدفاع عن الشرف من أبرز العوامل الاجتماعية المؤثرة في جرائم القتل الأسري المستحدثة.

- تربط العديد من الدراسات بين ارتكاب جرائم القتل الأسري المستحدثة، وإدمان المخدرات والكحوليات، حيث تدفع هذه المواد الفرد إلى ارتكاب الجرائم، تحت تأثير المخدر، ويشعر بسببها بسهولة ارتكاب الجريمة، وقد يحدث ذلك في محيط الأسرة، كإعتداء بعض الأزواج على زوجاتهن بالضرب حتى الموت نتيجة لكونه تحت تأثير المواد المخدرة.

- لوسائل الإعلام والدراما تأثير كبير على ارتكاب جرائم القتل الأسري المستحدثة، حيث تبين تلك الوسائل طرق ارتكاب جرائم القتل بسهولة تفصيليًا بأدوات مختلفة وكيفية التخلص من أدوات الجريمة والأدلة الجنائية على ارتكابها.

- يعد تداول أخبار العنف الأسري في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل الأسري المستحدثة، حيث تتأثر فئات من الشباب بأخبار العنف الأسري وتتعامل مع الظاهرة على أنها أمر عادي في المجتمع.

- تربط العديد من الدراسات بين دوافع ارتكاب جرائم القتل الأسري والأوضاع الاقتصادية للفرد والطبقة التي ينتمي إليها، فالمستوى الاقتصادي المنخفض قد يكون دافعًا ومن العوامل المؤثرة في ارتكاب جرائم القتل الأسري المستحدثة.

- يرى العلماء وجود ارتباط بين العنف والجريمة والفقر، نتيجة لكون الحرمان المطلق في حد ذاته يؤدي إلى العنف، كما ينتج عن الحرمان المطلق مواقف عاطفية تتحول إلى أعمال عنف وقتل خاصة ضد أقرب الأقربين، كالزوجة والأبناء.

- يعتبر الصراع على الميراث من أخطر العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المحيط الأسري، حيث يقوم بعض أفراد الأسرة بأكل ميراث فرد آخر، نتيجة للطمع وضعف الوازع الديني والأخلاقي، والاستهانة بحرمة المال، والثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي تجعل بعض الرجال يتسلطون على نساء العائلة، وينشأ صراع بسبب ضياع هذه الحقوق، يؤدي إلى ارتكاب جرائم قتل أسرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو عامر، محمد زكي (١٩٨٢م)، دراسة في علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت.

٢. الآلوسي، جمال حسين (١٩٨٨)، علم النفس العام، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.

٣. الأمن العام المصري (٢٠٢٠)، التقرير السنوي عن جرائم القتل، تقرير غير منشور، مشار إليه ضمن دراسات علمية تم الأخذ منها في تقارير صحفية على أكثر المواقع الموثوقة التالية:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15082021&id=152b065b-fc4a-4d4b-bc05-d81535e99f39

https://sarabic.ae/20220704/%D8%

https://www.independentarabia.com/node/4696

٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢١)، دراسة حول جرائم العنف الأسرى http://www.gov.eg

٥. بدرت بدير، محمد (٢٠١٩م)، وسائل وأساليب الحرب النفسية وآليات مواجهتها، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر.

٦. بربري، سحر حساني (٢٠١٥م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة: تحليل مضمون لجريدة المصري اليوم في الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١١م، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج٤٣، ع٢.

٧. بيومي، أمينة محمد (١٩٩٤م)، التفكك الأسري وعلاقته بجريمة القتل في المحيط العائلي، جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

٨. تيموتز روبيرتس وآخرون (٢٠٠٤م)، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمر الشيشكلي، ج٢، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب.

٩. حلمي، إجلال إسماعيل (٢٠٠٤م)، العنف الأسري في المجتمع العربي: تحليل نقدي، بحث منشور في مؤتمر: "واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص المشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة"، جامعة عين شمس.

١٠. حليلو، نبيل (٢٠١٣م)، الأسرة وعوامل نجاحها، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
١١. الخطيب، سامر أحمد، والصمادي، سميرة محمود (٢٠٢١م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى جرائم القتل الأسرية في المجتمع الأردني، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ١٨، العدد ٣.
١٢. الخولي، سناء (١٩٧٩م)، الزواج والعلاقة الأسرية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية.
١٣. راجح، أحمد عزت (١٩٦٨م)، أصول علم النفس، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م.
١٤. زغلول، بشير سعد (٢٠٠٦م)، دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة.
١٥. سالم، فؤاد الشيخ، وآخرون (١٩٨٩م) المفاهيم الإدارية الحديثة، المستقبل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان.
١٦. السيد، هند فؤاد (٢٠٢١م)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجرائم داخل الأسرة المصرية: رؤى عينة من الخبراء، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مج٥، ع٢٤.
١٧. شاويش، مصطفى نجيب (٢٠٠٧م)، إدارة الموارد البشرية، دار الشروق، ط١، عمان.
١٨. شحاتة، ياسر عيد أحمد (٢٠١٨م)، الإصلاح الاقتصادي وثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، ع١١.
١٩. شنة، محمد(٢٠١٨)، جرائم العنف الأسري وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، جامعة باتنة، الجزائر.
٢٠. الشهابي، مصطفى، والخطيب، أحمد شفيق(١٩٩٦)، معجم الشهابي، مكتبة لبنان ناشرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥.
٢١. صقر، ماجد (٢٠١٥م)، القتل لأسباب عائلية/القتل على خلفية شرف العائلة، جامعة النجاح الوطنية.
٢٢. الطويل، حمد بن صالح بن سعد (٢٠١٦م)، العوامل: تعريفها وأهميتها وأنواعها ووظائفها ونظرياتها، مجلة كلية التربية، بنها، مصر، ع١٠٦، ج٢.
٢٣. عبد الله، أحمد محمد (٢٠٢٢م) أنماط العنف الأسري وعلاقتها بجرائم القتل داخل الأسرة في المجتمع المصري، المجلة المصرية لعلم الاجتماع، المجلد ٣٢، العدد ٢.

٢٤. عبد المنعم، عليه محمد، وآخرون (٢٠١٨م)، المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بالرجال مرتكبي جرائم القتل داخل الأسرة– دراسة تطبيقية علنا لسجون المصرية، مجلة العلوم البيئية، مج٤٣، ج٢، سبتمبر.

٢٥. عبيد، رؤوف (١٩٧٤م)، مبادئ علم الإجرام، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٦. العديلي، ناصر علي (١٩٨٦م)، دوافع العاملين في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، ط١، الرياض.

٢٧. العساف، تمام عودة (٢٠١٢م)، الوازع الديني وأثره في درء العنف المجتمعي، دراسات علوم الشريعة والقانون، ع ٢.

٢٨. عوض، محمد عوض (١٩٨٠م)، مبادئ علم الإجرام، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية.

٢٩. الغول، وائل (٢٠٢٢م)، دوافع وأسباب الجرائم الأسرية في مصر، تحذير من عاملين أساسيين، الحرة.

٣٠. فرج، هشام عبدالحميد (٢٠١٤م)، جرائم القتل والإصابة باستخدام الأسلحة النارية، مطابع دار الوثائق، القاهرة، ط١.

٣١. القرالة، أحمد ياسين (٢٠١٥م) ، القتل بدافع الشرف "أسبابه وعلاجه"، المؤتمر العالمي الدولي السنوي الخامس لكلية الشريعة، حالات القتل في المجتمع الأسباب والعلاج من منظور إسلامي اجتماعي قانوني، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٣٢. قناوي، شادية (١٩٩٦م)، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية، حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، الدوحة، جامعة فطر،ع١٩.

٣٣. قناوي، شادية، وآخرون (٢٠٢٣م)، "جرائم القتل العائلي..الأسباب والمواجهة"، سيمنار بكلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، الجمهورية.

٣٤. اللامى، عبد مشطر، محمد(٢٠٢٠)، محاضرات المنهج التجريبي، بغداد، العراق.

٣٥. ليلة، علي (٢٠٠٤م)، وآخرون، تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها، في مؤتمر: "واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية.

٣٦. المجدوب، أحمد، وآخرون (٢٠٠٣م)، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، التقرير الأول: العنف الأسري: منظور اجتماعي وقانوني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٣٧. محمد محمود، ايمان (١٩٨٩)، سيكولوجية فعل القاتل، دراسة نفسية اجتماعية مقارنة لقتل الأزواج والزوجات، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم النفس.

٣٨. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٠١٩م)، **تقرير حول جرائم القتل الأسري في المجتمع المصرى**.: http://www.ncscr.org.eg/document-library/1

٣٩. مسيكة، محمد الصغير (٢٠٢٢م)، مفهوم الجرائم المستحدثة وطبيعتها القانونية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلد٨، عدد١.

٤٠. منال رجب عبدالله (٢٠٢١م)، حرمان المرأة من ميراثها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة الأزهر، ، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع ١٩٢.

٤١. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية **درايـة** (٢٠٢٢)، واقع الجرائم الإلكترونية وتداعياتها على المجتمع المصري، ورقة بحثية، متاح على الرابط التالي: https://draya-eg.org/2022/04/13/

٤٢. نجيب، هند (٢٠٢٣م)، الجرائم المستحدثة وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية، المجلة الجنائية القومية، مج٦٦، ع٣.

٤٣. وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠٢٠م)، **دراسة حول أنماط جرائم القتل الأسرى** . https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/research.aspx

٤٤. وزارة الداخلية المصرية (٢٠٢٢م)، **تقرير إحصائي عن جرائم القتل الأسري**: https://manshurat.org/taxonomy/term/12

ثانيًا – المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Al-Krenawi, A., & Graham, J. R (2016), Divorce among Muslim Arab Women in Israel. Journal of Divorce & Remarriage, 35(3-4), 139-149.
2. Geller, A., Garfinkel, I., & Western, B., Paternal (2011), Incarceration and Support for Children in Fragile Families. Demography, 48(1), 25-4.
3. Levin, J., & Rabrenovic, G. (2017), Socioeconomic Status and Interpersonal Violence. In The Wiley Handbook of Violence and Aggression, Wiley-Blackwel.

4. Liem, Marieke; Levin, jack; Holland, Curtis (2013), The Nature and Prevalence of Filicide in the United States 2000-2009, (4) 28.
5. Malmquist, Carl P., MD (1996), Homicide: A Psychiatric Perspective. Arlington, VA: American Psychiatric Publishing.
6. Meetoo, V., & Mirza (2007), H. S., There is nothing 'honorable' about honor killings: Gender, Violence and the limits of Multiculturalism. Paper presented at the British Educational Research Association Annual Conference, Institute of Education, University of London.
7. Parker, R.N (1984), Poverty, Subculture of Violence, and Type of Homicide. Oxford University Press, Social Forces, 67(4).
8. Ph. Dr. Cornelius. G. Kong (2006), Integrating Theories of Motivation, Academy of Management Review ,Switzerland, No 31.
9. Talles, E (1995), Structural Sources of Socioeconomic Segregation in Brazilin-Metropolitan Areas. American Journal of Sociology, 100 (5), 11.
10. Teixeira, V. A., & Monico, L. S. (2015), The Role of Social Protection in Reducing Poverty and Promoting Social Inclusion among Families, International Social Work, 58(4).
11. World Health Organization (2020), Global Status Report on Preventing Violence against Children, Geneva.